الأمم المتحدة

A/73/908–S/2019/474

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
11 June 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البند ١٠١ من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل

مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم طيه البيان المشترك بشأن تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي في العصر الحديث بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي (انظر المرفق)، الذي وقعه وأصدره شي جينبينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية، وفلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٠١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) **ما** جاوشو
الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية

(توقيع) ديمتري **بوليانسكي**
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي

170719 160719 19-11871 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

البيان المشترك للاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية بشأن تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي في العصر الحديث

إن الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، استنادا إلى علاقات الشراكة التي تتسم بالشمول والمساواة والثقة وعلاقات التعاون الاستراتيجي بين الدولتين، وإدراكا منهما لمسؤولياتهما عن كفالة الأمن الدولي، وبالنظر إلى أهمية الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي والإقليمي، يصدران البيان التالي:

يعتزم الجانبان، اعترافا منهما بأن الأمن الدولي يواجه اليوم تحديات خطيرة، تعميق الثقة المتبادلة وتعزيز التعاون في المجال الاستراتيجي، فضلا عن حماية الاستقرار الاستراتيجي العالمي والإقليمي باستمرار.

ويعتزم الجانبان مواصلة العمل في إطار روح البيان المشترك الصادر عن رئيس الاتحاد الروسي ورئيس جمهورية الصين الشعبية بشأن تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي، الذي وُقّع في بيجين في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ويؤكدان أهمية المبادئ الواردة فيه.

وتلاحظ روسيا والصين بقلق ما تقوم به إحدى الدول من أعمال شديدة الخطورة تؤدي إلى هدم أو تغيير المنظومة القائمة لتحديد الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بما يناسب احتياجاتها الجيوسياسية بل والتجارية. وفي إطار السعي إلى الحصول على ميزة استراتيجية في المجال العسكري وتحقيق ''أمن مطلق''، وبغية اكتساب قدرات غير محدودة في مجال ممارسة الضغط العسكري والسياسي على المعارضين، تقوم هذه الدولة على نحو فظ بتعطيل الآليات الأساسية بالنسبة للحفاظ على الاستقرار.

ويشدد الجانبان على أهمية الحفاظ على علاقات جيدة بين الدول الكبرى عند تسوية المسائل الاستراتيجية العالمية. وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية كبيرة عن صون الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي العالمي. وينبغي أن تعمل هذه الدول على حل المشاكل ذات الاهتمام المشترك عن طريق الحوار والمشاورات، وتعزيز الثقة المتبادلة، وتمتين الأمن المشترك، فضلا عن تجنب حالات سوء الفهم والقرارات الاستراتيجية المضللة.

ويشدد الجانبان على أنه ينبغي للدول النووية الابتعاد عن عقلية الحرب الباردة والمخططات ذات المحصلة الصفرية، ووقف التطوير غير المقيّد للمنظومة العالمية المضادة للقذائف، وتقليص دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن الوطني، والعمل بجدية على الحد من خطر الحرب النووية.

وإن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١ من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، التي كانت إحدى ركائز المنظومة التي حافظت على الاستقرار الاستراتيجي لمدة ثلاثة عقود، شكل تمهيدا لبناء منظومة الولايات المتحدة العالمية المضادة للقذائف. ولا تزال الولايات المتحدة من خلال ما تقوم به من أعمال، ولا سيما خططها الرامية إلى تطوير ونشر أصولٍ استراتيجية مضادة

للقذائف في مختلف مناطق العالم وفي الفضاء الخارجي، تؤثر تأثيرا سلبيا بالغا على التوازن الاستراتيجي الدولي والإقليمي، وكذلك على الأمن والاستقرار.

وإن قرار الولايات المتحدة الأمريكية الانسحاب من المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى من شأنه أن يقوّض الاستقرار الاستراتيجي، ويزيد من حدة التوترات وعدم الثقة، ويحد بشكل كبير من إمكانية التنبؤ في ميدان الأسلحة النووية والقذائف، ويؤدي إلى سباق تسلح، ويزيد من المخاطر المحتملة للنزاع في العديد من مناطق العالم. وتدعو روسيا والصين إلى تسوية الخلافات بين الأطراف في معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى عن طريق الحوارات والمشاورات، وإلى استعادة مقومات بقاء هذه المعاهدة، وإلى منع حدوث تطورات تفضي إلى السيناريوهات المذكورة أعلاه. ويعتزم الجانبان الحفاظ على الحوار والتنسيق الوثيقين في هذا الصدد.

ويمكن أن يؤثر انهيار نظام معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى بشكل سلبي على آفاق المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، التي ستنتهي مدة سريانها في شباط/فبراير ٢٠٢١. وبذلك، وللمرة الأولى منذ عقود، تواجه آليات الرقابة المتبادلة والشفافية داخل الدولتين النوويتين الكبريين خطر التدمير التام، مما يؤثر تأثيرا سلبيا بالغا على الجهود الرامية إلى تهيئة الشروط الأساسية لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف. ويؤدي ذلك بالفعل إلى تعقيد الحالة في العالم ويؤثر على الأمن الدولي.

ويؤكد الجانبان أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي إحدى ركائز النظام الأمني الدولي الحديث، وهي معاهدة دولية فريدة تجمع بشكل متناغم بين عدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح النووي، والتعاون على قدم المساواة في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويدعو الجانبان إلى تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ويهيبان بجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى العمل بنشاط على تنفيذ الأحكام الواردة في الوثائق الختامية التي اعتُمدت في المؤتمرات السابقة لاستعراض المعاهدة، والعمل بنشاط على تعزيز الركائز الثلاث للمعاهدة، وهي: نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، وأوجه استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وذلك من أجل الإسهام في إنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

ويرى الجانبان أن النهج غير المسؤول الذي يتبعه بعض الدول إزاء الوفاء بالتزاماته بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو أمر غير مقبول. وينبغي أن تتخلى هذه الدول عن سياسات المشاركة النووية وإعادة جميع الأسلحة النووية المنشورة خارج أراضي الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تلك الدول.

ويؤكد الجانبان أهمية خطة العمل الشاملة المشتركة ويعيدان تأكيد التزامهما الذي لا رجعة فيه بالتنفيذ المستمر وغير المشروط للاتفاق وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٣١ والمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة. ويلاحظ الجانبان بارتياح ما ورد في تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تأكيد متكرر على الامتثال الصارم من الجانب الإيراني لالتزاماته بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة ويعلنان أن الجزاءات الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة على جمهورية إيران الإسلامية غير مقبولة. ويهيب الجانبان بإيران إلى الامتناع عن اتخاذ مزيد من الخطوات للتخلي عن الوفاء بالتزاماتها

بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، ويحثان المشاركين الآخرين في خطة العمل الشاملة المشتركة على الوفاء بالتزاماتهم.

ويعتقد الجانبان أن الحظر المفروض على التجارب النووية هو خطوة مهمة صوب النزع الشامل والكامل للسلاح النووي وأنه يكتسي أهمية كبيرة للأمن والاستقرار الدوليين. ويؤيد الجانبان بشدة أيضا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتلاحظ روسيا والصين أن بيانات الولايات المتحدة بشأن الإحجام عن التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وشروعها في إعداد موقع تجاربها النووية لأغراض الاستئناف المحتمل للتجارب النووية هو أمر يقوّض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسيواصل الجانبان بذل كل جهد ممكن لتيسير دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر.

ويعتقد الجانبان أن تحديد الأسلحة هو أداة أساسية لتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. ويجب أن تضطلع الأمم المتحدة وآليتها المتعددة الأطراف لنزع السلاح بدور رئيسي في عملية تحديد الأسلحة. ويدعو الجانبان إلى تعزيز الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق تعددية الأطراف ويريان أن من الضروري القيام دون تسييس باستئناف الأعمال الفنية المتعددة الأطراف بشأن أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال تحديد الأسلحة. وينبغي أن تخضع أي تدابير في هذا المجال للمبادئ الأساسية الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرّسة لنزع السلاح (١٩٧٨). وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تكون التدابير الرامية إلى تخفيض الأسلحة والحد منها منصفة ومتوازنة ومؤاتية لتعزيز أمن كل دولة.

وقد أصبح الاحتمال الواقعي لحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتحويل هذا الفضاء إلى ساحة لمواجهة عسكرية من شأنها تقويض الاستقرار الاستراتيجي يشكلان مصدرَ قلق بالغ. ويمكن أن يحول حظرُ وضع الأسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي دون تعرُّض السلام والأمن الدوليين لتهديد خطير. وينبغي لجميع الدول، قبل كل شيء، أن تمتثل امتثالا صارما للقانون الدولي الذي ينص على الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، بما في ذلك من أجل صون السلام والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون الدولي والتفاهم بين الدول. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على تحسين النظام القانوني ذي الصلة من خلال بذل الجهود المشتركة.

وترحب روسيا والصين بعمل فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة، الذي أُنشئ من أجل النظر في العناصر الجوهرية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتقديم توصيات بشأنها، بما في ذلك بشأن أمور منها منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، وتعربان عن أسفهما لقيام الولايات المتحدة بعرقلة اعتماد تقرير الفريق.

ويدعو الجانبان إلى قيام المجتمع الدولي بالتفاوض على صك متعدد الأطراف ملزم قانونا من شأنه توفير ضمانات موثوقة تحول دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ووضع أسلحة في الفضاء الخارجي، استنادا إلى المشروع الروسي – الصيني لمعاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ويؤدي مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، الدور الرئيسي في مجال التفاوض على إبرام اتفاق دولي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه. وتسهم تدابير الشفافية وبناء الثقة في منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي. وتعتقد روسيا

والصين أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بنشاط على تعزيز المبادرة الدولية/الالتزام السياسي فيما يتعلق بعدم البدء بوضع الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ومن المهم الامتثال لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة وتعزيز هذه الاتفاقية، بسبل منها اعتماد بروتوكول الاتفاقية الذي ينص، في جملة أمور، على اعتماد آلية فعالة للتحقق من الامتثال للاتفاقية، فضلا عن بذل جهود مشتركة للتصدي للأنشطة التي تكون مثار استفهامات في إطار الاتفاقية. ومن غير المقبول إنشاء آليات دولية تكرر المهام الواردة في الاتفاقية وتتجاوز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ويقدر الجانبان أجلّ التقدير ما تقدمه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من إسهام في بناء عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية، ويشددان على أن سلامة اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وفعالية هذه الاتفاقية وإضفاء الطابع العالمي عليها، هي أمور تكتسي أهمية كبيرة للحفاظ على مقاصد المعاهدة وتحقيق أهدافها، فضلا عن صون السلم والأمن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتعامل مع حالات الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية مع مراعاة مبدأ عدم التسييس في إطار الاتفاقية.

ومن دواعي القلق الشديد استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في الأنشطة الإرهابية والتصرفات الاستفزازية، فضلا عن قدرة التنظيمات المتطرفة على إنتاج تلك الأسلحة. ومن أجل التصدي لخطر الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، ينبغي أن يتم التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي.

ويعتقد الجانبان أن تطوير العلوم والتكنولوجيات الجديدة، فضلا عن إعادة توجيهها نحو المجال العسكري، يمكن أن يؤثر على تحديد الأسلحة، ومن ثم على الأمن العالمي. ويمكن أن يكون لذلك أثر سلبي أيضا على الاستقرار الاستراتيجي العالمي، وأن يحدث تغييرا في أشكال الحرب وأساليبها، وأن يؤدي إلى أخطار ومخاطر جديدة، وأن ينشئ تحديات قانونية وسياسية ودبلوماسية مستعصية. ويهدف الجانبان إلى تعزيز التعاون، والنظر معا في تنظيم الأبعاد الاستراتيجية الجديدة للأمن. ويدعو الجانبان أيضا إلى أن يعمل المجتمع الدولي، داخل الأمم المتحدة، على استكشاف ما يمكن أن يترتب على أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي من أثر محتمل على الأمن العالمي، فضلا عن النظر في مسألة تنظيمها من الناحية القانونية، مع كفالة مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة على قدم المساواة ومراعاة مواقفها وشواغلها مراعاة تامة.

وتعرب روسيا والصين عن التزامهما المستمر بالعمل معا لصون وتوطيد نظام عدم الانتشار وآلية تحديد الأسلحة الدوليين، اللذين تحققا بشق الأنفس. ويهيب الجانبان بالمجتمع الدولي بأسره إلى دعم هذا النهج وتقديم تقييم متوازن للآثار المترتبة على الأعمال الرامية إلى تقويض النظام الحالي لتحديد الأسلحة، واتفاقات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.